
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH

الإفتتــاحيــة

إفريقيا والأمن العربي

النزاع الإقليمي الـذي يلف منطقة البحـيرات العظمى في إفريقـيا، أعاد هذه الـقارة بعد انحسار الصراع عليها إثر انتهاء الحرب الباردة بين الجبارين، إلى دائرة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا. وقد برز ذلك في السياسات المتعارضــة لهاتين الـدولتين بين الـدعم المباشر لـرؤساء بعض الـدول والقبائل الإفريقية، وبــين مشاريع التفتيت أو توسيع سـيطرة إتنيات على أخرى. وربما قل نظير هـذه المنطقة في العالم، من حيـث التشابك والتعقيد الـذي تعيشه على مستوى التـداخل بين شعوبها والقبـائل، وبين الاتنيات والأديان واللغـات، ناهيك بالحدود الواسعة التي يصعب ضبطها أو السيـطرة عليها، إلى الثروات التي تختزنها والمياه التي تعـبرها. ونـظراً لخـصوصـية هـذه المنطقـة وثرواتهـا الغنـية ومـوقعها الاستراتـيجي، لا يمكن إلا أن نـربط بين مـا يجري حـول هذه البحـيرات وبين ما يجـري في جنوب الـسودان وشرقه، أو بين مـا جرى قبل ذلك مـن احتلال اريتريا لجزر حـنيش في باب المندب. كما لا يـمكن أن نعزل ذلك كله نظراً للـحماية المتبادلة بين المصــالح والسيـاسات الأميركـية والإسرائيليـة، عما يجري في منـطقة الشرق الأوسط من تـأكيد على أولويـة الأمن الإسرائيلي في المشروع الأميركي لحل الصراع

العربي ـ الإسرائيلي، في الوقت الذي تقدم الدولة العبرية التسهيلات «المناسبة» في القارة الإفريقية لفتح البوابات أمام النفوذ الأميركي الطارئ على حساب النفوذ الفرنسي التقليدي فيها، ولفتح ثغرة في الوقت نفسه في جدار الأمن القومي والمائي المصري ـ السوداني خصوصاً، والعربي عموماً من خلال اثيوبيا وأريتريا.

ويكفي كما يقول كريستيان توردينى في مقالته التي تناولت «الشركة الأميركية ـ الإسرائيلية»، أن تشارك فرنسا «التي تتمتع بعلاقات ممتازة مع اثيوبيا، في تعزيز المصالحة بين اليمن واريتريا، حتى يندفع الإسرائيليون في مناوراتهم السرية مع اثيوبيا وأريتريا، متجاوزين باريس في ساحتها الخاصة، وذلك لمصلحة واشنطن». وقد أظهرت السنوات الماضية حجم العلاقات والنفوذ الواسع الذي يتمتع به جهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد» في اثيوبيا إثر انكشاف صفقات السلاح لهذه الدولة، وعمليات ترحيل اليهود الاثيوبيين والفلاشا إلى إسرائيل، ناهيك من جهة ثانية بتقديم السلاح إلى الطرفين المتنازعين، الهوتو والتوتسي، في زائير والبلدان المجاورة لها.

وتمثل زائير بموقعها الاستراتيجي المحوري وثرواتها المتعددة الهائلة وقربها من منابع النيل، خطاً فاصلاً بين إفريقيا الفرنكوفونية وإفريقيا الانغلوفونية، وميداناً واسعاً للمنافسة الأميركية للنفوذ الفرنسي التقليدي فيها. وفي الوقت الذي يتحرك المشروع الأميركي / الإسرائيلي لدعم الأقليات في شرق زائير ومتمردي التوتسي، تسعى فرنسا للحفاظ على الوضع القائم في زائير والحيلولة دون حرب مدمرة في منطقة البحيرات خوفاً من صعوبة المواجهة، ومن تدفق آلاف المهاجرين إلى الأراضي الفرنسية.

وثمة مخاوف في منطقة وسط إفريقيا من النزعة العصبية والقومية لدى قبائل التوتسي التي تتوزع في بوروندي وجنوب أوغندا وشرق زائير ورواندا، من السعي إلى السيطرة الكاملة على هذه المنطقة. وهذا يعني تحقيق حلم دولة التوتسي الكبرى عبر تفتيت دولة زائير ودعم النزعات الانفصالية فيها. كما لن يقتصر ذلك،

إذا تحقق، على ترسيم جـديد للحدود في هذه المنطقة لم يسبق له مثيل منذ نحو قرن مـن الزمن، بل على إعـادة ترتيب لمـوازين القوى ومـراكز النفـوذ فيها المـرتبطة بالأوضـاع الإقليمية والدولية الراهنة.

لقد دخـلت القارة الإفريقيـة باكراً، ومنـذ احتلال فلسطين وتـأسيس دولة إسرائيل، في دائرة التجاذب العربي ـ الإسرائيلي. وتنبهت الدولة العبرية كذلك باكراً إلى ضرورة مـد الجسور والـروابط مع الدول الإفـريقية، فقـدمت لها المـساعدات والأسلحـة والتدريـب العسكري بـدون شروط صعبة، بيـنما لم يترك العرب، وفي مقـدمهم مصر، نظراً لموقعها العربي ـ الإفريقـي، فرصة لكسب تأييد زعماء الدول الإفريقية، خصوصاً في منظمة الوحدة الإفريقية وفي الأمم المتحدة، في إدانة إسرائيل أو في قطـع العلاقات معها. إلا أن الدعم العربي المـباشر لإفريقيا، والذي سجل أوج ازدهاره في ما عُرف بـ«الحقـبة النفطية»، تراجع كثـيراً في السنوات الماضية، ومعه أيضاً المشروعات الاقتصادية المتنوعة. كما تراجعت في المقابل المواقف الإفريقية من القضايا العربية والإسلامية لصالح الاعتراف باسرائيل.

إن مـا شـهدته المنطقـة في السنوات المـاضية، من تفكك بعـض دولها وغياب النفوذ الـسوفيـاتي وظهور حكـومة إسلامـية في الـسـودان، ساعـد على تأجيج الصراعات الحالـية في إفريقيـا، وعلى تعزيز طـموح الاتنيات فـيها لممارسة أدوار سياسية أو لمـواجهة مشاريع قوميات واتنيـات أخرى. وقد لا يكون غريباً في إطار التعاون الأمـيركي ـ الإسرائيلي في منطقة الـبحيرات العظمى حيـث ينبع نهر النيل، والتهديدات المـتمثلة فيهـا للأمن القومي والمـائي العربيين، أن تجـد مصر نفسـها متعارضـة مع الأهداف الأميركية، وقريبة من المواقف الفرنسية؛ فكلاهما، أي مصر وفرنسـا، يعمل على تقليص احتمالات التغيير، خصـوصاً أن مصر لا تزال في حالة «مواجهة» مع إسرائـيل داخل «عملية السلام» في المشرق، وعلاقـاتها متوترة وغير مستقـرة مع النظام الحاكم في الخـرطوم. وربما تفسر هذه التهـديدات القادمة من اثيـوبيا وأوغندا واريتريـا، حيث النفوذ الإسرائيلي الـواسع، للأمن القومي والمائي

العربيين، ولـلنظام السوداني نفسه عبر دعم وتـسليح المعارضة في جنوبه، الموقف المصري «المتوازن» أو المتحفظ تجاه هذه المعارضة، والرافض لتقسيم السودان، على الرغم من الخلاف المـصري الواضح مع نظـام الحكم في الخرطـوم، كما يفسر ذلك أيضاً الموقف المصري من العقوبـات الدولية على السودان، والتي أرادها محصورة في إطار عقوبات سياسية رمزية غير اقتصادية خشية المس بوحدة السودان، ناهيك بأن تدويل الأزمة في السودان والمنطقة يفقد مصر والدول الإفريقية الأخرى القدرة المباشرة على التحكم في مسارها المستقبلي.

إن القراءات المختلفـة في هذا العـدد من شؤون الأوسط لمـا يجري في وسط إفريقيا، تجمع على غياب الرؤية الواضحة لما ستستقر عليه المعادلات الاستراتيجية في مـنطقة البحيرات الـعظمى. لكن ذلك يجـب ألا يمنع التأكيـد على ضرورة مراقبة طبيعة الشركـة الاستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيليـة التي تفترض مواجهتها ليس الدعوة إلى رفض تـدويل الأزمات الإفريقيـة فحسب، بل العمل أيضـاً على تكوين موقف إفريقي مـوحد يرفض التـدخل الخارجي، ويرفض إعـادة ترسيم الحدود السياسـية على أسس قبليـة أو اتنية، لأن هذا لا يـعني في نهاية المـطاف من زاوية المصلحة العربـية والإسلامية، سوى محاصرة مصر والـسودان والامساك بورقة المياه، وهو مشروع لم يغب يوماً عن المخيلة الإسرائيلية

طلال عتريسي